Social and economic dimensions leading to women committing moral crimes A theoretical sociological study

Dr. Nibal Al-Jourani*
Ramadan Shehadeh**

(Received 21 / 4 / 2023. Accepted 5 / 6 / 2023)

□ ABSTRACT □

The cohesion of society and the achievement of security and stability in it is a basic requirement for every society. For this reason, the phenomenon of crime has received great attention from researchers in the social sciences. In this study, we will address the most important social and economic variables and factors that lead to women committing a moral crime, and what are the conditions and factors leading to this deviant behavior
In addition to knowing the impact of the crime on the criminalized woman socially, economically, and psychologically, in an attempt to reach a set of results and recommendations that would mitigate this dangerous phenomenon that is alien to society and that stands as an obstacle to its development and social, economic and family stability.

Keywords: moral crimes, economic factors, social factors, prostitution, poverty.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Professor - Department of Sociology - Faculty of Arts and Human Sciences - Tishreen University - Lattakia - Syria.**
** **Postgraduate student (PhD) - Department of Sociology - Faculty of Arts - Tishreen University - Lattakia - Syria.**

دراسة سوسيولوجية في العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب النساء للجرائم الاخلاقية

د. نبال الجوراني*

رمضان شحادة**

(تاريخ الإيداع 21 / 4 / 2023. قبل للنشر في 5 / 6 / 2023)

□ ملخّص □

إن تماسك المجتمع واستقراره يعد مطلباً أساسياً لكل مجتمع، لأجل هذا لاقت ظاهرة الجريمة اهتماماً كبيراً من طرف الباحثين في العلوم الاجتماعية والجنائية، وقد حظيت الجريمة الاخلاقية باهتماماً خاصاً، وذلك لما تخلفه هذه الظاهرة من أضرار ونتائج وخيمة على المستوى الفردي والاجتماعي في المجتمع، سوف نتناول في هذه الدراسة أهم المتغيرات والعوامل الاجتماعية، والاقتصادية المؤدي الى ارتكاب المرأة للجريمة الأخلاقية، وما هي الظروف والعوامل المؤدية لهذا السلوك المنحرف، إضافة إلى معرفة الأثر التي تتركه الجريمة على المرأة المجرمة اجتماعياً، واقتصادياً، ونفسياً، في محاولة للوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي من شأنها أن تخفف من هذه الظاهرة الخطيرة والغريبة عن المجتمع والتي تقف عائقا أمام تطوره واستقراره الاجتماعي والاقتصادي والأسري، ولتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم استخدام المهج الوصفي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: الجرائم الاخلاقية، العوامل الاقتصادية، العوامل الاجتماعية، الدعارة، الفقر.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

*أستاذ -قسم علم الاجتماع-كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

** طالب دراسات عليا (دكتوراه)- قسم علم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة تشرين – اللاذقية- سورية.

مقدمة:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية عاصرت جميع المجتمعات قديمها وحديثها، المتقدمة منها والنامية، وتأثرت بكافة المعطيات المحيطة، بل واختلفت باختلاف العصر في المجتمع الواحد ذاته، وقد أدت التغيرات التي مرت بها المجتمعات المختلفة من أحداث اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وتكنولوجية إلى إحداث تغيرات في كم، ونوع، واتجاه منسوب الجريمة عموماً والجريمة الاخلاقية خصوصاً.

وعلى اعتبار الإنسان ابن بيئته، وهو كائن اجتماعي بطبعه يتأثر بالمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، ويتلقى من بيئته الأعراف والقيم، وليست الجريمة سوى منتج اجتماعي لمقدمات سلوكية يكتسبها الفرد من الواقع السيئ الذي يعيش فيه، ولم تخل المجتمعات المختلفة في جميع مراحلها من وجود الجريمة بشكل عام، والجريمة الاخلاقية بشكل خاص (موضوع دراستنا)، وفي إطار الحديث عن الجريمة الاخلاقية فمع دخول المرأة ميادين الحياة المختلفة وتنافس الرجل فيها بما في ذلك ميدان الجريمة، وهكذا دخلت المرأة ميادين الجريمة المختلفة، والجريمة الاخلاقية وذلك بفعل تضافر عوامل متعددة أدخلتها في أتون الإجرام والإنحراف.

وهنا سيتم تناول المتغيرات الإجتماعية، والإقتصادية وأثرها في دفع النساء نحو ارتكاب الجريمة والجريمة الأخلاقية خصوصاً، إذ أن الظاهرة الإجرامية عند المرأة هي ظاهرة معقدة، مما يستلزم البحث عن مختلف الأسباب والعوامل التي تدفع المرأة نحو ارتكاب الجريمة.

فمن هذه العوامل، سنركز هنا على بعض العوامل الإجتماعية التي قد يكون لها دور في ارتكاب الجرائم الأخلاقية، وعندما نتحدث عن العوامل الاجتماعية فإننا نتحدث عن مجموعة المؤسسات والبيئات التي يمر بها الفرد في مختلف مراحل حياته انطلاقاً من مؤسسة الأسرة، التي تعد المؤسسة الإجتماعية الأولى والأهم في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد، وغرس المبادئ الأخلاقية، والإجتماعية، والتي تتفق مع معايير وأخلاق المجتمع السائدة، إلا أن الأسرة قد تعاني من بعض المشاكل والعوائق التي تقف عائقاً أمام هذا الدور المأمول منها، فالأسر المفككة قد تكون أرض خصبة لمختلف أنواع الجرائم، و قد يكون أول ضحايا هذه الجرائم نساء هذه الأسر، ففي حالات الهجر أو الطلاق أو وفاة أحد الوالدين فإن هذه العوامل قد تدفع بالنساء إلى ممارسات غير أخلاقية كالدعارة، والإتجار بالجنس وذلك تلبية لحاجات أساسية، أو كانعكاس للمشكلة التي يعانون منها، كما أن بعض الأسر قد تحتوي على عدد كبير من الأفراد ضمن الأسرة، هذا العدد الكبير في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة قد يكون سبباً مساعداً على انحراف أعضاء هذه الأسر في حال عجز الوالدين عن تأمين متطلبات الأفراد.

إضافة إلى دور الأصدقاء، والرفاق سواء أكان هذا الدور إيجابياً أم سلبياً ًفي دفع الفرد إلى الجنوح والانحراف، فمن الممكن أن يكون للصداقة الجيدة لها أثر ايجابي مشجع على القيام بأعمال ناجحة في المجتمع، وبالتالي تكون ذات قيمة في تحقيق نجاحات، وإبداعات مفيدة للمجتمع، ولكن من جهة أخرى قد يكون لهذه الصحبة، خصوصاً رفاق السوء أثر بالغ السوء في دفع الأفراد نحو الجنوح والإنحراف، فالصحبة السيئة غالباً ما تدفع الفرد إلى السلوك المنحرف من خلال الوقوع في أعمال منافية للأخلاق كشرب الخمور، والمخدرات، والبغاء، والقيام بأفعال شاذة منافية لقيم المجتمع ومبادئه الأخلاقية.

وكذلك سيتم تسليط الضوء على بعض المتغيرات الثقافية، من خلال تناول الدور التي تلعبه وسائل الإعلام في الترويج لهذه الأنواع من الجرائم، إضافة إلى الدور السلبي التي تقوم به الأفلام الإباحية الموجودة على شبكات الإنترنت، والتي لها أثر كبير في الترويج لمثل هذه الأنواع من الجرائم.

مشكلة البحث:

تبين مما سبق أهمية دراسة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع النساء إلى ارتكاب الجرائم الأخلاقية، حيث تعد هذه العوامل المرتكز الأساس لفهم هذا النوع من الجرائم التي ترتكبها النساء. وتبين أهم العوامل والأسباب التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة والانحراف.

ومن هنا لا يمكن أن نحارب الجريمة ونحد من انتشارها من غير التعرف على الدوافع والأسباب الحقيقية التي تدفع المرأة إلى القيام بممارسات منافية للأخلاق، والعادات، والقيم السائدة، ومن هنا تبلورت مشكلة الدراسة لتبحث في هذه الظاهرة الخطيرة والمرضية التي تواجه المجتمع، من خلال محاولة الإجابة عن التساؤل أو السؤال:

ما هي الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المؤثرة في ارتكاب الجرائم الأخلاقية؟

وتتفرع عنه الأسئلة الآتية:

- ما أثر المتغيرات الاقتصادية كالفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، والبطالة على الجرائم؟
- ما أثر المتغيرات الاجتماعية والثقافية الأسرة، جماعة الأصدقاء، التفكك الأسري، وسائل الإعلام، على الجرائم الأخلاقية؟

هذه الأسئلة سوف نحاول الإجابة عليها في بحثنا هذا، والذي نأمل أن يصل إلى مجموعة من النتائج القيمة، والمفيدة التي من شأنها أن تساعد في التخفيف من معدلات ونسب ارتكاب الجرائم الأخلاقية، هذه الجرائم التي قد تؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً على المجتمع وتقدمه، وتسبب اضطراب، وارتباك، وخلل في التنظيم الاجتماعي والأخلاقي للمجتمع.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

-يكتسب هذا البحث أهمية من خطورة الموضوع الذي يتناوله، والآثار السلبية الكبيرة الناتجة عن الجرائم الأخلاقية للمرأة. فجرائم النساء تؤثر على الأسرة من ناحية وعلى المجتمع من ناحية آخرى، حيث يعتبر إجرام المرأة من أخطر الظواهر الاجتماعية لأن المرأة عضو فعال في المجتمع وأي انحراف في سلوكها له أثر كبير على المجتمع واستقراره.

-يعد هذا البحث محاولة مهمة لإثراء المكتبة الجامعية، وخاصة في مجال جرائم النساء.

أهداف البحث:

تم إعداد هذا البحث بهدف تحقيق الأهداف التالية:

1- الوقوف على دوافع ارتكاب المرأة للجريمة الأخلاقية.

2- التعرف على أنواع الجرائم الأخلاقية التي ترتكبها النساء.

3- الكشف عن بعض الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قد تجعل المرأة ترتكب الجريمة الأخلاقية.

4- التعرف على الأثر التي تتركه ارتكاب الجريمة الاخلاقية على النزيلة اجتماعياً، اقتصادياً، نفسياً.

5- الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تساهم في الحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

منهج وطرائق البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ووصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً وتمّ الاطلاع على الدراسات السابقة، إضافة إلى المنهج التاريخي.

الدراسات السابقة:

1-دراسة بعنوان (أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة) البرقاوي، 2000.

وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الجريمة وبين المتغيرات والعوامل الاجتماعية التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة، والعلاقة بين الظروف الاقتصادية السيئة، والفقر والدفع نحو ارتكاب السلوك الاجرامي، إضافة إلى العلاقة بين المستوى التعليمي وارتكاب السلوك الاجرامي.

تم إجراء الدراسة في سجن دوما بدمشق للذكور والاناث، تم اختيار عينة مسحية من المحكومين في السجن للذكور، وتمثل 40 %من مجموع المحكومين، أما بالنسبة لعينة النساء فقد أخذت جميع النساء نظراً لضآلة حجم النساء المحكومات، وقامت بإجراء مسح اجتماعي شامل لجميع المحكومات في سجن دوما للإناث.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، انخفاض المستوى التعليمي للسجناء حيث تبين أن أغلب السجناء الذكور أميون وكذلك الحال بالنسبة السجينات الإناث، كما لوحظ أن أغلب السجناء الذكور يعانون من مستوى اقتصادي متدني وانخفاض بمستوى المعيشة، وكذلك السجينات المحكومات. تبين أن أكثر الجرائم انتشاراً بين أفراد العينة النساء السجينات المحكومات جرائم القتل، وبين المدفوعات الجرائم الأخلاقية (الدعارة)، إن السجناء والسجينات أفراد العينة عاشوا تحت وطأة ظروف أسرية قاسية أي عاشوا التفكك الأسري بنوعية المادي والمعنوي.

2- دراسة بعنوان (إجرام المرأة في المجتمع الجزائري، العوامل والآثار). بركو،2007.

تعتبر دراسة بركو من الدراسات الميدانية التي سلطت الضوء على جريمة المرأة والعوامل المؤدية لها، والآثار المترتبة عنها، حيث تطرقت الباحثة إلى أنماط الجريمة لدى المرأة الجزائرية، وذلك باستخدام مجموعة من المناهج في دراستها للعوامل المؤدية إلى إجرام المرأة (المنهج الوصفي، منهج دراسة الحالة).

من أهم أهداف الدراسة: التعرف على العوامل والأسباب التي تدفع بالمرأة إلى اقتراف السلوك الإجرامي، بالإضافة إلى الخصائص النفسية، والاجتماعية للمرأة المجرمة، والآثار المترتبة عن ارتكاب المرأة للجريمة.

-شملت عينة الدراسة مجموعة من النساء اللواتي قاموا بارتكاب السلوك الاجرامي، وبلغت عدد العينة (90) حالة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-إن إجرام المرأة يتعلق بالصراعات الأسرية التي ازدادت بسبب التفكك الأسري، وغياب التماسك والضغط الاجتماعي، وانحلال العلاقات الأسرية السائدة في أسر المجرمات.

-إن إجرام النساء مرتبط بالأسباب المادية، والظروف الاقتصادية السيئة التي يعاني منها أفراد العينة المدروسة، حيث ترجع ذلك لشيوع القيم المادية بعد التغيرات الحادة التي شهدها المجتمع ككل.

-هناك فروق نوعية وكمية في عدد ونوع الجرائم المرتكبة من قبل الرجال والنساء على حد سواء، حيث تكثر جرائم الرجال في السرقة والقتل، في حين تكون الجرائم الرئيسة للنساء: القتل، الدعارة، والزنا.

- أغلبية المجرمات ينتمين إلى الفئة العمرية للعقد الثاني والثالث.

3 –دراسة بعنوان (أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام) الزواهرة،2009.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بالفقر، والبطالة، والتضخم على السلوك الجرمي وارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع الأردني، والاتجاه نحو القيام بأفعال وممارسات مخلة بالقانون والمبادئ الاخلاقية في المجتمع، حيث تشكل مجتمع الدراسة من جميع العاملين في جهاز الأمن العام الأردني موزعين على خمسة أقاليم أمنية، واعتمد أسلوب العينة العشوائية البسيطة والعينة العنقودية المنتظمة، بواقع عينة إجمالية بلغت (224) من أصل (3242) عامل.

تناول الباحث العوامل الاقتصادية والأثر التي تؤديه في معدلات الجريمة في الأردن، حيث تبين أن هناك علاقة بين متغيرات الفقر، والبطالة، وارتفاع معدلات التضخم، وظهور الشركات الوهمية، والخصخصة وارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع الأردني. كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط بين البطالة والسلوك الإجرامي، فالبطالة لها دور سلبي على الوضع الاقتصادي في المجتمع، فعندما لا تتوفر بيئة عمل صالحة، ولا يوجد فرص عمل لجميع الأفراد بحيث يتمكنوا من تلبية الحاجات الاساسية ومتطلبات العيش، فهذا من شأنه أن يدفع الشباب إلى سلوكيات منحرفة تلبية لهذه المتطلبات، والأمر نفسه عند النساء فعندما لا يتمكنوا من تلبية الحاجات الأساسية بالطرق والوسائل المشروعة السليمة، فإن هذا الوضع يدفعهن إلى ممارسة الرذيلة، والقيام بممارسات لا أخلاقية تلبية للحاجات التي يحتاجونها. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تداخل بين مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية (الفقر، البطالة، الاسرة، الوضع النفسي للعاطل عن العمل)، التي تدفع بالفرد نحو ارتكاب الجريمة بشكل عام والجرائم الاخلاقية.

4– دراسة بعنوان (العوامل الاجتماعية التي تساهم في ارتكاب المراهقة الجريمة الجنسية)، بومان،2000

(Social factors that contribute to the commission of adolescence sexual crime), Bowman, 2000.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل والأسباب التي تدفع الفتاة المراهقة إلى ارتكاب الجريمة الجنسية، وماهي الظروف التي عاشت فيها حتى أقدمت على ارتكاب السلوك المخالف للقانون، والأخلاق، والقيام بممارسة الرذيلة.

تكونت العينة من 62 فتاة موقوفات بتهم ارتكاب جرائم أخلاقية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

معظم النساء الذين أقدمن على ارتكاب الجرائم الجنسية يعانون من ضغوط أسرية في منازلهم، والتفكك الاسري من أهم هذه العوامل، وانعدام التوافق والانسجام بين الأب، والأم، والأولاد، إضافة إلى أن العوز المادي وانخفاض مستوى المعيشة الذين عاشوا فيها كانت سبب أساسي في ممارسة سلوكيات غير أخلاقية طلباً للمال لإشباع حاجات أساسية هم بأمس الحاجة إلى تلبيتها.

5–دراسة بعنوان (دراسة بعنوان تطور الجرائم الاخلاقية في المجتمع الأردني) عطية، 2003.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الخصائص الشخصية، والاجتماعية للمبحوثات، والموقوفات على خلفية ارتكاب الجرائم الاخلاقية، وقد تم إجراء الدراسة على عينة (190) مبحوثة من مركز اصلاح وتأهيل الجويدة(سجن للنساء) وخلصت الدراسة إلى ارتفاع نسبة الامية، وانخفاض المستوى التعليمي للبحوثات(النزيلات)، حيث بلغت نسبة الأمية 56%، وارتفاع نسبة العازبات (37,5%) مقابل (33,3%) للمتزوجات و(17,5%) للمطلقات، والأرامل (6%)، إضافة إلى أن المستوى المادي المتدني للنزيلة لعب دوراً رئيساً في اتجاه المبحوثات نحو ممارسة هذه الجرائم الاخلاقية بحثاً عن مصدر للعيش، وتلبية الاحتياجات المعيشية التي يحتاجونهم في حياتهم اليومية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال ملاحظاتنا للبحوث والدراسات التي تعمقت، أو لامست موضوع المتغيرات والأسباب التي تدفع النساء إلى ارتكاب الجرائم الاخلاقية، تجعلنا نقف أمام حقيقة واقعية وهي أن هذه البحوث والدراسات العلمية قليلة، وعلى الرغم من قلتها إلا أنها تصب في قالب واحد هو البحث عن طبيعة السلوك الاجرامي التي وقعت فيه المرأة، والعوامل والاسباب التي تدفعها إلى ارتكاب جرائم منافية للأخلاق والقانون والمبادئ.

يتضح من خلال الدراسات السابقة، أن للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية دور مهم في ارتكاب الجرائم بشكل عام والجرائم الأخلاقية بشكل خاص، هذه المتغيرات تشمل التفكك الأسري الذي عاشوا فيه هؤلاء النساء، إضافة إلى العوز المادي، والفقر، والبطالة، وانخفاض مستوى الدخل.

تشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة بالتأكيد على أهمية هذا الموضوع المدروس، على اعتبار أن الجرائم الاخلاقية من أخطر الجرائم على المجتمع، والأسرة، لما تمثله المرأة من أهمية الدور التي تؤديه في المجتمع والأسرة، فالمرأة الصالحة الأخلاقية تعمل على تنشئة الأبناء تنشئة حسنة فعالة، وتنشئة جيل محب للخير والعمل الصالح، وعلى العكس المرأة المنحرفة والمجرمة لها أثر سلبي على أفراد الأسرة، من خلال انعدام التربية السليمة والاخلاق الرفيعة في المنزل، وتخريج جيل من الابناء غير محترم للعادات والتقاليد والاخلاق الموجودة في المجتمع، إضافة إلى ذلك فإن هذه الجرائم لها أثر سلبي كبير من حيث عدم الإحترام والتقيد بالعمل الصالح والشريف لتلبية الحاجات الاساسية التي تحتاجها المرأة والتي قد يكون هذه الاحتياجات لها أثر في جنوح وانحراف النساء.

الإطار النظري للدراسة:

أولا: تعريف الجريمة الاخلاقية:

تعتبر الجرائم الاخلاقية من أشد أنواع الجرائم، وأبشعها على الاطلاق لكونها من الأفعال التي تؤدي إلى خدش الحياء والشرف، والعرض وتشكل اعتداء على الفرد وعلى عرضه، وتعتبر أيضاً جرائم الاخلاق التي تقع على الأسرة من أحد أفراده من أشد ألماً وخطورة من أي شخص آخر، لأنها تقع من مصدر الأمن، والأمان والاستقرار، والسلام للفرد، وقد تكون هذه الجرائم مثل الاغتصاب، الزنا، وقد تكون تحرش جسدي، أو جنسي أو فعل يخل بالآداب العامة والحياء.

التعريف الاصطلاحي للجريمة الأخلاقية: هي كل فعل يخل بالمعايير الأخلاقية، والاجتماعية، والدينية التي تحكم علاقاتنا، وسلوكياتنا اليومية سواء الاجتماعية منها أو الجنسية. (منصور،1985).

التعريف الإجرائي للجريمة الأخلاقية: يقصد بالجريمة الأخلاقية، الجرائم المتعلقة بالآداب العامة التي تشمل الأفعال الفاضحة العلنية، وغير العلنية التي تقدم عليها النساء، وانتهاك حرمة الآداب، وهتك الأعراض، والقيام بممارسات جنسية غير أخلاقية مقابل أجر مادي معين، والإتجار بالجنس كالفجور، والدعارة، والبغاء، والزنا.

وقد صنف لنا الكاتب حسن منصور الأمور الأخلاقية التي يعتبر الاعتداء عليها جريمة:

الأخلاق المتعلقة بالجنس مثل اغتصاب النساء، وهتك العرض، والزنا، والاتجار بالجنس كالفجور والبغاء. الاخلاق المتعلقة بالآداب العامة التي تشمل الأعمال الفاضحة العلنية والغير علنية، والتعرض للأنثى بالطريق العام وحيازة الصور المخلة بالآداب العامة.

مما تقدم تنحصر الجرائم الاخلاقية التي سوف يتم تناولها، الزنا، البغاء، والدعارة.

ثانياً: أنواع الجرائم الأخلاقية:

1-البغاء:

تعتبر ظاهرة البغاء من أهم الجرائم اتي تناولتها التشريعات لأسباب عديدة نظراً لخطورتها على الفرد والمجتمع على حد سواء، فالبغاء هو التكسب بالفجور والدعارة والبغي هو الجور والطغيان، ونقول بيت بغاء أي منزل ترتكب فيه الدعارة لقاء المال.

والبغاء هو الإتصال الجنسي غير المشروع، ويقال بغت المرأة تبغي فهي بغي.

كثيراً ما نسمع بأن البغاء أقدم مهنة في التاريخ، وأنه لدى الأمم القديمة ما يدخل في المجال المقدس، إذ أن شيوع ظاهرة البغاء من أكبر المؤشرات الملموسة على انهيار القيم الأخلاقية في المجتمع، والناجمة عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانعكاسه على سلوك النساء وخاصة الشابات منهن، اللاتي كثيراً ما يضطرهن الحاجة إلى امتهان الانحراف وتقديم أجسادهن ثمناً للبقاء وتأمين متطلبات العيش، ولتحقيق متطلبات لا سبيل اليها بغير ارتيادهن لهذا المسار.

وقد توصل حسن الساعاتي إلى وجود علاقة بين الفقر والبغاء، إذ تبين أن الغالبية العظمى من البغايا يجلبن من الاوساط الفقيرة والمحرومة التي يسودها الفقر والمستويات الاقتصادية المنخفضة، وذلك من خلال البحث الذي قام فيه في المركز القومي للسجون الاجتماعية والجنائية على أساس المسح الاجتماعي لكافة البغايا التي تم اعتقالهم، حيث وجد أن الغالبية منهن39,5 كانوا يعملن خادمات، أما البقية كانت لهن وظائف ذات اجور منخفضة، لذلك فإن وظائف النساء المنخفضة الاجور هي أعظم مصدر لتوريد البغاء. (الساعاتي. ص425)

لقد أوضح بونجر أن انواع الجرائم المختلفة وخاصة البغاء وادمان الكحول تجد أصولها في الفقر، وينتج عن الاهمال وسوء التربية لأطفال الطبقات الأكثر فقراً، فقد قام بالربط بين الجرائم الجنسية(البغاء) والظروف الإقتصادية السائدة في المجتمع. (Ponger.2009.)

2- جريمة الزنا:

منذ أن عرف الإنسان الحضارة وتطور فكره وعرف نظام الزواج كوسيلة مشروعة لممارسة الجنس، فقد بدأ تفكيره يهديه إلى تجريم الاتصال الجنسي غير المشروع، كاتصال شخص بغير زوجته أو اتصال زوجته بشخص غيره، فهي جريمة تحرمها الشرائع السماوية، وتعوفها النفس البشرية، وجرمتها غالبية القوانين. وحرم الإسلام كافة الأفعال الجنسية سواءً كانت بالرضا أم بالإكراه، سواءً كانت بين المتزوجين أو غير المتزوجين، وسواءً كانت بين البالغين أم بين غير البالغين، فالأفعال الجنسية المحرمة تشكل خطراً على النظام الاجتماعي بالإضافة إلى أثارها المدمرة على الإنسان الجسدية، النفسية، الأسرية، فشرع الله تعالى الزواج تحريمًا لتلك الأفعال، ووضع له الأحكام والضوابط لكي يعيش الرجل مع زوجته وتسكن إليه وتقتصر نفسها عليه ويقتصر هو عليها، غير أن بعض الناس لا يمتثلون للأحكام والعادات والقيم الاخلاقية في المجتمع ولا يراعون تنظيمات الزواج، فيعبثون بمقدسات البشر وأعراضهم مندفعين بذلك وراء شهواتهم الجنسية الغير أخلاقية رغبة في إشباعها وفعلهم هذا يشكل جريمة الزنا.

فالزواج والزنا مظهران لفعل واحد هو فعل الوطء الطبيعي بين الذكر والأنثى، إلا أن الزواج أحله الله والمجتمع لعباده ونظمته القوانين، أما الزنا فهو جريمة حرمتها الأديان السماوية وجرمتها القوانين الوضعية لأنها تمس كيان المجتمع وسلامته لأنها اعتداء على الأسرة والمجتمع معاً، فلولا الزواج لما عرف الزنا، لأن الزواج هو الذي جعل الرجل يستأثر بالمرأة ويتأذى من أي اعتداء على حقه بالاستئثار بها. وتجريم الزنا هو حماية للأسرة والمجتمع تبعاً لذلك، بمعنى أن

جريمة الزنا لا تمس فقط الزوج وإنما تمس المجتمع والأسرة ككل، فهناك الكثير من العلاقات المحرمة تتكون داخل الأسرة نتيجة عدة عوامل كانعدام الثقافة داخل الأسرة، والتربية الأسرية السيئة، بالإضافة إلى الجهل، هذه العوامل وغيرها لها تأثير سلبي كبير على السلوك الانساني والتي قد تدفع للوقوع في خطر جريمة الزنا التي يعد من أكثر الجرائم المؤذية للسلوك الاخلاقي والقيم والمعايير الاجتماعية السائدة في أي مجتمع.

3-الدعارة: وهي من مظاهر الاجرام النسائي واتخذت أبعاداً جديدة من التطور الاقتصادي في المجتمعات التقليدية وتحويلها إلى مجتمعات حضرية، وصناعيه فانتشار المدن وارتفاع دخل الفرد والسباق نحو رفع المستوي المعيشي وامكانيات الترقية التي ينتجها المجتمع الحضري كل ذلك يساهم قي دفع المرأة نحو الاتجار بجسدها ليس سبباً وراء لقمة العيش وانما تحقيقا لأهداف اقتصاديه وترفيهية وتحرر من ضغوط ببيئة معينه.

4-جرائم الآداب العامة:

والتي تمثل الدعارة التي أشرنا اليها مع ظهور جرائم القوادة والتحريض على الفسق والفجور والفعل الفاضح العلني وفي الواقع هذه جرائم في حقيقتها(جرائم مال) ونفسر ارتكاب هذه الجريمة على انها تمثل وسيلة كسب غير مشروع للمال فهي لا تكلف المرأة الجهد البدني او الذهني او الخبرة في المعاملات الذي تقتصيه جرائم الاعتداء على الاموال، فالمرأة هنا تبيع جسمها مقابل مادي تسعى من خلاله لتحقيق بعض الغايات والاهداف الخاصة.

ثالثاً: العوامل الاجتماعية الدافعة لارتكاب الجريمة الاخلاقية:

التعريف الاصطلاحي للمتغيرات الاجتماعية: يقصد بالمتغيرات الاجتماعية: مجموعة الظروف التي تحيط بالشخص في جميع مراحل حياته، بعلاقاته بغيره من الناس واختلاطه اختلاطاً وثيقاً من شأنه أن يؤثر في سلوكه تأثيراً كبيراً (ربيع،1991).

التعريف الإجرائي للمتغيرات الاجتماعية: يقصد بالمتغيرات الاجتماعية في بحثنا، كل ما يتعلق بالبيئة العائلية والوسط الاجتماعي المحيط بالمرأة (الأسرة، والوسط المدرسي، وسط الأصدقاء ورفاق العمل، والمستوى التعليمي للمرأة، أو المستوى التعليمي للوالدين الأب والأم).

3-1الأسرة والجرائم الأخلاقية:

لقد ظهرت أهمية بالغة لدى العلماء في ميادين العلوم المختلفة لدراسة عوامل الجريمة بصفة عامة، والجرائم الاخلاقية بصفة خاصة. والهدف الأساسي من تناول هذه العوامل بالدراسة والتقصي يكمن في الرغبة في محاولة ضبطها. ففي دراسة قام بها الدكتور حسن الساعاتي بين أن الفرد يكون في مجموعات كالأسرة والعصبة والزمرة والمدرسة والحي والقرية، فينشأ فيها الفرد نشأة تكسبه قيماً وأفكاراً تجعله يسلك سلوكهم ويعتنق معتقداتهم ويأخذ عنهم أسلوبهم في الحياة الأسرية، والحياة التعلمية، والحياة البيئية، وبالتالي يكون الاستقراء المنطقي فيما يتعلق بالصلة بين الأحوال المجتمعية الخاصة إذا صلحت الحياة في المجموعات والجماعات صلح أفرادها وفي حال فسادها يؤدي ذلك إلى فسادهم، وهنا نلاحظ أن العناصر المؤلفة للوسط الاجتماعي كعوامل لها دورها الفاعل في قولبة وتشكيل السلوك الاجرامي لذا من الأهمية مناقشة موضوع الجرائم الاخلاقية ومدى علاقتها بهذه العناصر المكونة للوسط الاجتماعي كالأسرة والمدرسة والمحيط الثقافي والاقتصادي، والتكوين الشخصي والنفسي للمرأة(الشديفات،2016).

فالأسرة من أقوى المؤسسات الاجتماعية في تكوين شخصية وسلوك الفرد، لأنها الدعامة الأساسية في إرساء القواعد والمعايير، والقيم الاجتماعية الأساسية عند الفرد، لذلك يؤدي تفكك أواصر الأسرة إلى فشلها في تربية أطفالها فتنتج

أفراد غير أسوياء منحرفي. فالأسرة التي ابتلاها الله بأمراض اجتماعية مثل التصدع بين الزوجين، أو الطلاق وهجرتهما لبعضهما وتعاطي المخدرات والخمور وارتياد أماكن الفحشاء.... لا يمكن أن ينشأ فيها الظروف المناسبة لتنشئة الأطفال تنشئة سليمة، وإنما العكس تماماً فإن مثل هذه الظروف تشكل البيئة المناسبة والحاضنة لانحراف الأفراد بشكل عام والمرأة بشكل خاص فيها واتجاههم للقيام بسلوكيات لا أخلاقية تمس بالنظام الاجتماعي والأخلاقي السليم والقويم في المجتمع.

من هنا تأتي أهمية الأسر والدور الكبير التي يجب أن تقوم فيه في تنشئة الأفراد تنشئة سليمة لرفد بهم المجتمع والذي يعتمد عليهم من أجل بناءه وتحقيق الاستقرار والتقدم فيه.

ومما سبق يبدو تأثير الأسرة واضحاً تمام الوضوح في تكوين شخصية الفرد باعتبارها الخلية الأساسية التي يتلقى فيها الفرد المبادئ الأولى للسلوك الايجابي والسلوك السلبي، وتمزقها وتفككها وسيادة العادات والتقاليد الفاسدة في علاقتها، كلها، تمثل عوامل تنعكس سلباً على أحوال الأسرة بصفة عامة وأحوال الفرد وسلوكه بصفة خاصة. إن هذه العوامل السلبية تجعل المرأة تشعر بحرمان عاطفي ونفور زملاءها منها منذ حياتها الأولى ويدفعها إلى هجرة الأسرة بحثاً عن أماكن أكثر أماناً وعطفاً. كما قد يدفعها إلى الانحراف وارتكاب سلوكيات منحرفة أخلاقياً، وهنا قد يقعن في مهاوي الجرائم كالدعارة، والبغاء بحثاً عن تأمين متطلبات الحياة الأساسية التي حرمن منها في أسرهن والتي كان المأمول من الأسرة تلبية هذه المتطلبات والحفاظ على أفراده وحمايتهم من الإنخراط في سلوكيات لا أخلاقية سواء في طفولتهم أو عندما يصبحوا راشدين(الوريكات،2013).

من هنا نرى أن الأسرة تلعب دوراً أساسياً، ومفصلياً في الحفاظ على الأبناء وعدم دفعهم إلى هاوية الانحراف والجرائم الأخلاقية.

إذ نرى أن من أهم العوامل السلبية والخطيرة والتي من الممكن أن تلعبه الأسرة في دفع الافراد نحو ارتكاب الجريمة بشكل عام، والجريمة الاخلاقية (موضع بحثنا) هو ظاهرة التفكك الأسري:

أهم ملامح التفكك في المحيط الأسري الشقاق، والطلاق بين الوالدين، فالجو الأسري الذي يخيم عليه الشقاق بين الوالدين يجعل الفتاة تعيش في حالة من القلق، وانعدام الأمن، الى جانب فقدان الثقة في والديها، وبفقد الثقة في الوالدين تضيع مكانتهم التربوية والاخلاقية، وتبحث الفتاة عن البديل خارج المحيط الاسري، وغالباً ما يكون هذا البديل طريقاً إلى الانحراف والجريمة، والآباء مشغولون بمشاكلهم، ويزداد الأمر سوءاً بانفصال الأبوين الذي يصيب الأبناء خاصة البنت لطبيعتها العاطفية بالتمزق النفسي، ويحرمهم من الرعاية والتوجيه والمراقبة التي لا تؤدي كما ينبغي إلا في ظل أسرة مستقرة متماسكة، وبهذا يسهل انحراف البنت وشعورها بالضياع والتصحر العاطفي في ظل الأسرة المنهارة، وكل هذه الدوافع النفسية تحرك الفتاة للبحث عن ظروف معيشية أفضل، وهنا قد تقع في هاوية الانحراف والجريمة الأخلاقية.

هذا الواقع الخطير والموجود في الأسر المفككة من شأنه أيضاً أن يسهم في جنوح الفتاة نحو سلوكها سلوكاً لا أخلاقياً، بحثاً عن المال وذلك تلبية لاحتياجات معينة قد ترى الفتاة أنها من الحاجيات الأساسية وعليها تلبيتها بغض النظر عن الأسلوب التي تتبعه، وهنا قد تلجأ إلى البغاء أو الدعارة أو أي من السلوكيات الجنسية الخطيرة.

3-2 الأصدقاء وجماعة الرفاق والجرائم الاخلاقية:

يعرف الأصحاب على أنهم من الأسباب الهامة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الافعال السلوكية الإجرامية، اختلاطه وتجاوبه، وتفاعله مع رفاق السوء ولاسيما رفاق المدرسة، والمنطقة السكنية المنحرفين، فالفرد يتأثر بسرعة كبيرة بأصدقائه، ورفاقه أكثر من والديه ومدرسته. (الشديفات،2016).

يحتاج الفرد في كل زمان، ومكان إلى من يوافقه في السن والقيم، والرأي والاتجاهات، والمعارف، والرغبات، والحاجات، فكل فرد يحتاج لقرينه، ويشعر بالألفة لعشرته، وبالتوافق والانسجام عند التعامل معه، والصداقة لا تقل تأثيراً عن الأسرة سواء في السلوك السوي أو المنحرف، فالإنسان مهما بلغت تجاربه وخبراته فإنه يتأثر بمن حوله وبمن يعاشره ويجالسه، بمعنى أن هناك تأثير متبادل بين الأصدقاء ينشأ عنه اتجاه عام جماعي فيما بينهم، هذا الاتجاه قد يكون من ناحية احترام القوانين والمبادئ والقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع، وهنا يمكن القول أن جماعة الأصدقاء هذه تشكل أحد العوامل المانعة من الإجرام، وقد يكون هذا الاتجاه العام فيما بينهم نحو مخالفة القوانين والخروج على المبادئ والقيم السائدة داخل المجتمع، ولذلك يأتي سلوكا منحرفا ومتجها الى ارتكاب الجرائم، وفي هذه الحالة يمكن القول بأن جماعه الأصدقاء اتجهت منحى مشجع على الجريمة والانحراف، فمحاكاة الفتاة لصديقات منحرفات يهيئ لها القوة المحركة لارتكاب سلوك الجريمة، لأن الفتاة اذا كان لديها استعداد نفسي للجريمة وارتبطت بصديقة منحرفة تزيد رغبتها في الجريمة والانحراف.

كما أكدت بعض الدراسات أن جماعة الرفاق كان لها الأثر القوي في دفع المرأة الى ارتكاب أنماط مختلفة من الجرائم وخاصة الجرائم الأخلاقية مثل الدعارة والبغاء.

3-3المدرسة والجرائم الاخلاقية:

تحتل المدرسة المركز الثاني من بعد الأسرة من حيث الأهمية في تكوين شخصية الفرد، فمن المتعارف أن للمدرسة وظيفتين: وظيفية تقنية: تهتم بتزويد الأفراد بالمعارف والمهارات (تحضيراً لممارسة معينة لضمان نشاط اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي للفرد في المجتمع، وكذلك من أجل تدعيم النظام الاقتصادي والاجتماعي).

وظيفة أيديولوجية: تتولى مهمة الدفاع عن بعض القيم الموجودة في المجتمع مثل حسن الأداء، الذكاء، المنافسة، النظام، الالتزام بالوقت، حسن الخلق، وبالأحرى فإن المدرسة شأنها شأن المؤسسات الأخرى تتميز بسلسة من شأنها تدعيم الايديولوجيا، والثقافة التي يتبناها المجتمع، وهذه الممارسات تدعيم الأخلاق في المجتمع، والعمل على تعليم ونشر القيم الاخلاقية الحميدة، ونشر الفكر السليم عن العمل الحلال الشريف، وكيفية تلبية الإحتياجات الأساسية للفرد من خلال العمل المبني على الشرف، والأخلاق، وتدعيم الجوانب المعرفية التي تؤثر في اتجاهات الفرد، وعدم الاتجاه نحو ممارسات رذيلة بعيدة عن الاخلاق، والقيم والمعايير السائدة والحميدة في المجتمع.(نعيمة،2002).

وهذه الحقيقة تقتد بمقولة فكتور هيغو الأديب الفرنسي الشهير (كل مدرسة تفتح يقابله سجن يغلق).

ويعتبر مجتمع المدرسة أول مجتمع أجنبي يتصل به الطفل بعد مجتمع الأسرة، وفي مجتمع المدرسة يلتقي الطفل بغيره ممن هم في سنه أو في سن قريبة من سنه، ويلتقي كذلك بأساتذته ومدرسيه، وبقدر ما تنجح المدرسة في أداء دورها التعليمي والتربوي بقدر ما تقدم للمجتمع فرداً قادراً على التكيف مع المجتمع وما يسوده من قيم ومبادئ أخلاقية، وعلى العكس، فإن فشل المدرسة في القيام بهذا الدور يشكل أحد العوامل الدافعة الى الجريمة.

ويمكن توضيح العلاقة بين المدرسة وبين احتمال إقدام الفرد على ارتكاب الجريمة بأن فشل المدرسة في القيام بدورها وفشل الطفل في دراسته يمثل قرينة على شخصية الفرد القابلة للانحراف وحقيقة الأمر فإن ذلك يعود إلى عوامل داخلية لدى الطفل نفسه مما تجعله غير قادر على التكيف مع مجتمع المدرسة وبالتالي المجتمع الكبير فيما بعد، وقد يكون الأمر راجعاً

في جانب كبير منه الى أسباب تتعلق بأسلوب المعاملة داخل المدرسة وبعدم كفاءة أو بعد تأهيل المعلم بدرجة كافية للتعامل مع الأطفال في سن مبكرة .وكذلك قد يدفع الطفل الى التغيب عن المدرسة أو الهرب منها وقضاء وقت المدرسة في الشارع، أو الأماكن العامة مما يعرضه ذلك للانحراف وارتكاب الجريمة (عبد الساتر، 1985).

لقداثبتت بعض الدراسات وجود علاقة بين الجريمة والفشل الدراسي وأنه كلما كان مستوى الفرد متدنياً كان أقرب للسلوك المنحرف، كما أن نسبة كبيرة من الأحداث المنحرفين المودعين بدور الملاحظة سبق وأن تعرضوا لقسوة معلميهم، وعقابهم عندما كانوا طلبة المدارسة، فالمدرسة يجب أن تهتم بالتنشئة التربوية المهتمة بتنمية قدرات الطفل الجسدية والذهنية والروحية بشكل متكامل، وعليها قبول التلميذ سوياً أو جانحاً، وأن تسعى لإحداث التغير المطلوب لمساعدة الطلبة على مواصلة النمو الجسمي والمعرفي . وكذلك يجب على المدرسة إقامة علاقات وثيقة بينها وأسر الطلبة حتى يتحقق التكامل التربوي.

وهكذا نجد أن فشل المدرسة في تأدية دورها المأمول في تنشئة الأفراد من شأنه أن يؤثر تأثيراً سلبياً عليها في المستقبل، ففشلها في تنمية المهارات، والمعارف، والخبرات عن طرق وأساليب العيش الشريف، والسليم من شأنه أن تدفع بالمرأة إلى البحث عن الوسائل الممكنه والغير مشروعة في سبيل تحقيق غاياتهن ومتطلباتهن، وهنا قد تقع في فخ الجنوح والانحراف والجرائم الاخلاقية خاصة، ففي سبيل تحقيق بعض المتطلبات والرغبات قد تسلك سلوك الدعارة، طلباً للمال كون هذا السلوك المنحرف من أسهل الطرق لتحقيق مكاسب مالية، وهنا يتضح الدور الذي كان من الضروري أن تلعبه المدرسة في تنمية وزرع القيم الخلقية السليمة، والرشيدة، وتدريب الأفراد في المجتمع على الكسب الشريف ، والحلال الذي يتوافق مع المعايير، والقيم الأخلاقية التي يجب أن تكون سائدة في المجتمع.

رابعاً: العوامل الاقتصادية والجرائم الأخلاقية:

التعريف الاصطلاحي للمتغيرات الاقتصادية:

يقصد بالعوامل الاقتصادية الموارد الاساسية بالنسبة للفرد في المجتمع مثل الغذاء والصحة، بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في إطار خدمة الفرد من المصانع والشركات التي توفر كل سبل الحياة بالنسبة للمجتمعات البشري.

فالمتغير الاقتصادي يعد عنصراً أساسياً له أثاره في النظم الاجتماعية، وقد أجريت دراسات عديدة لمناقشة العلاقة بين العامل الاقتصادي والجنوح، واختلفت النتائج بين مؤدية لتأثير العامل الاقتصادي على الجنوح وبين عدم تأثير.

التعريف الإجرائي للمتغيرات الاقتصادية: يقصد بالمتغيرات الاقتصادية في بحثنا، مجموعة العوامل الاقتصادية المحيطة بالمرأة، والتي تلعب دورا أساسياً في حياتها وسلوكها (كالفقر، البطالة، انخفاض مستوى المعيشة، انخفاض مستوى الدخل، ارتفاع الأسعار والتضخم).

لا يزال هناك جدل قائم عن دور العوامل الاقتصادية في الجريمة، عند علماء الجريمة والسلوك الاجرامي فهناك من يقرها وهناك من ينفيها، وهناك فئة ثالثة تعترف بدورها الجزئي في السلوك الاجرامي، أي أنها على حد قولهم ليست بذاتها سببا للجريمة ولا تؤدي دوراً أصليا في نشأتها، بل هي عوامل مساعدة على حدوث الجريمة واستدلوا على صحة رأيهم بأن كثيراً من الناس يعيشون ظروف اقتصادية بالغة السوء ومع ذلك لا يسلكون طريق الجريمة، بينما في المقابل وجد بعض من يقع في الجريمة وهم من طبقة الموسرين.

وقد ذهب العالم الهولندي ويليام بونجر إلى النتيجة القائمة على أن الجرائم الجنسية هي نتاج للزواج المتأخر الذي يتسبب فيه الفقر وسيادة المعايير الخلقية المتضاربة، ووجود حالة من الفوضى التي اسماها باللامعيارية عند علماء الاجتماع، كما أن الفقر وفق أصحاب هذا الرأي يؤدي إلى هجرة العمال سواء كانوا شباب أم إناث بحثاً عن فرص

عمل أفضل وأماكن أفضل، بعيدين عن عائلاتهم وبالتالي فإن هذا العامل من شأنه أن يدفع هؤلاء للوقوع في سلوكيات لا أخلاقية بحثاً عن العيش والرغبة في الاستقرار في هذه البلدان، وقد يدفع المرأة إلى الرضوخ والعمل بالدعارة ليس محبة بممارسة الدعارة، والجنس وإنما مقابل مادي يجعلها قادرة على الاستمرار والعيش وهنا نرى أن الفقر قد يكون عاملاً أساسياً لانجراف المرأة ووقوعها في سلوكيات لا أخلاقية كالزنا، والبغاء، والدعارة، إضافة إلى الاغتصاب ففي الأماكن البعيدة حيث تكون فيها المرأة بعيدة عن أهلها ومجتمعها قد تقع ضحية للعديد من الظروف والمواقف وبالتالي يجعلها معرضة للاغتصاب أكثر من وجودها في مجتمعها وبلدها الأصلي.

مسألة العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المرأة لارتكاب الجريمة مسألة نسبية فيها اختلاف ولكن هذا لا ينفي إغفالها، فربما كان لها دوراً غير مباشر في إنتاج الجريمة، وعليه سوف نتناول عاملين أساسين هما الفقر والبطالة وأثرهما في تحريك الدافع لدى المرأة لتقدم على ارتكاب الجريمة والجريمة الاخلاقية خصوصاً، هذا دون أن نغفل العوامل الاقتصادية الاخرى.

4-1 الفقر:

ويقصد بالفقر :عدم قدرة الشخص على إشباع حاجاته الأساسية التي تحفظ عليه كرامته الإنسانية .ومنه فالفقير هو من لم يظفر بمستوى من المعيشة يمكنه من إشباع حاجاته الضرورية وحاجاته الكمالية بالقدر الذي تسمح به حدود الثروة في البلاد.

وقد أوضح الدكتور إحسان محمد الحسن أن الفقر والحاجة الاقتصادية والحرمان هي في مقدمة الأسباب التي تدفع الأفراد الى ارتكاب الجرائم ضد المجتمع، فالفقير الذي لا يجد سبيلاً للعيش يضطر إلى السرقة أو القتل، أو التزوير أو النصب والاحتيال لكي يسد حاجاته الأساسية وحاجات عائلته ومن يتحمل مسؤوليتهم .ويشير الدكتور إحسان محمد في دراسته عن السرقة" وأخرى عن "أثر تفكك العائلة في جنوح الأحداث "الى أن دافع الحاجة الاقتصادية من أهم الدوافع التي تحرض الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى ارتكاب الأفعال غير السوية، والاجرامية في المجتمع كالسرقة والجرائم الأخلاقية، حيث تلجأ المرأة للحصول على ضرورياتها إذا كانت لا تملك وسيلة اخرى للعيش، إذ أن الدعارة طريق للكسب لا يحتاج إلى رأس مال أو تعليم أو تدريب، ويعتبر في نظرها من أسهل المهن وأكثرها ربحاً، إذ ما تحققه منها يزيد بكثير بالمقارنة مع أي عمل آخر.

وتجدر الإشارة كذلك الى أن الفقر قد يكون عاملاً غير مباشر لدفع الفرد لارتكاب الجريمة، وتفسير ذلك أن الحالة الاقتصادية السيئة للأسرة قد تدفع الأب الى السفر أو الخروج للعمل والتغيب لفترات طويلة عن البيت، وقد يؤدي أيضاً إلى خروج الأم للعمل، وبلا شك أن ذلك يؤثر تأثيراً سلبياً على تربية الأبناء وممارسة واجب الاشراف والرقابة عليهم، الأمر الذي قد يعرضهم للانخراط في جماعات السوء، ويندفعون نتيجة لذلك إلى ارتكاب جرائم السرقة والتسول.

كما أن هناك عوامل اخرى لا تقل عنه أهمية، وعندما يذكر الفقر تذكر البطالة.

4-2البطالة والفراغ:

يقصد بالبطالة الحالة التي توجد فيها الفرد دون أن يجد عملاً يؤديه وذلك رغم توافر القدرة لديها على العمل، وقد أوضح الدكتور إحسان محمد الحسن " أن العديد من الشابات سواء الخريجات منهن أو غير الخريجات يعانين من مشكلة البطالة، أي عدم وجود الأعمال التي يرغبن بممارستها والتي تتجاوب مع تحصيلهن العلمي وميولهن إزاء العمل، مما تكسر معنوياتهن وتحطم حالتهن النفسية وتجعلهن يشعرن بحالة من الياس والضياع واللامبالاة بل والانحراف والولوج في عالم الشر والجريمة ... وحقيقة كهذه البطالة تؤدي دورها المخرب في استثمار الطاقات البشرية وتحد من مشاركة المرأة في إعادة البناء والتقدم الاجتماعي.(الحسن،1991)

وبهذا فالبطالة تدفع المرأة الى ارتكاب الجريمة لسد احتجاجاتها الأساسية كالسرقة، الدعارة، تعاطي والاتجار بالمخدرات، وقد تندفع المرأة نحو ارتكاب الجرائم الأخلاقية التي ليس الهدف من ورائها الدافع المادي فقط، وإنما لما تفرزه هذه البطالة من حالة فراغ لدى المرأة مما يؤثر في حالتها النفسية كالتوتر والقلق، وذلك لأن الفراغ إن لم يستفد منه الفرد في الجانب الإيجابي، ضيعه في الجانب السلبي، وقد اوضح ذلك الإمام الشافعي بقوله من لم يشغل نفسه بالحق شغلها بالباطل (الحسن، 1991).

خامساَ: العوامل الثقافية :

نقصد بالمتغيرات الثقافية مجموعة القيم، المعايير، العقائد، العادات، والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع، والتي لها تأثير على سلوك المرأة فتدفعها لارتكاب الجريمة .وعندما نتحدث عن العوامل الثقافية فإننا نقصد التعليم، وسائل الإعلام، شبكات الاتصال... وغيرها من العوامل التي لها تأثير على سلوك المرأة سواء سلباً أو ايجاباً.

والثقافة السوية للإنسان هي التي" تؤدي الى الملائمة بينه وبين الطبيعة، وبينه وبين المجتمع، وبينه وبين القيم الروحية والإنسانية"، أما إذا حدث خلل في هذه العلاقات أو إحداها فهذا يعني أن ثقافة الإنسان خرجت عن الإطار السوي، ربما تمثل في الجريمة (الصيد، 2016).

5-1وسائل الإعلام:

تتمثل وسائل الاعلام في الصحف، والسينما، والفيديو، والتلفزيون، والكتب العلمية والقصص وقد لعبت هذه الوسائل دوراً كبيراً في حياة الأمم، فعن طريقها يتثقف الأفراد ويتابعون ما يجري في العالم من أحداث وتغيرات في كل المجالات ، وكما أن لهذه الوسائل فوائد جمة، فإن لها مساوئ عظمى إذا لم تستثمر بصفة تلائم ثقافة المجتمع الذي يقتنيها، ذلك أن هذه الوسائل تعكس أنماط حياة وعادات وتقاليد تختلف من مجتمع إلى آخر، ازداد خط هذه الوسائل لاسيما أصبح البث المباشر يبث عن طريق الاقمار الصناعية بحيث أصبح من الممكن التقاط عدد لا يعد من هذه المحطات الغربية في بلداننا العربية إضافة إلى شبكة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت تلعب دوراً أساسيا في سرعة انتشار مثل هذه العادات إذ أصبح العالم كله تحت تأثير وسائل التواصل الاجتماعي عالم صغير وبالتالي مهد وسهل لانتشار الثقافات، والعادات المختلفة من جميع الثقافات والشعوب، وبالتالي هناك تأثير متبادل سواء بالثقافات والعادات الايجابية، والعادات، والقيم السلبية.

كثير من المواقع على شبكة الانترنت، إضافة إلى بعض شبكات التواصل الاجتماعي تحرض على ممارسة الجنس سواء مع الكبار او الصغار، وتقوم هذه المواقع بنشر صور ومقاطع فيديو جنسية مثيرة خاصة للكبار والصغار، وإذا كانت الدعوى لممارسة الجنس الموجهة للبالغين يمكن أن تلاقي الرفض أو القبول، وذلك لتوافر تمام العقل، أما صغير السن وسن المراهقة قد يختلف وضعه، ففي مرحلة المراهقة وعدم اكتمال النضج العقلي والنفسي، لذا فهو عرضة للانخداع بهذه المقاطع والصور الجنسية المثيرة الجنس وارتكاب الجرائم الاخلاقية، وعليه فإن هذه المصادر تشكل خطراً كبيراً لما لها من تأثير حاد وباغ على المعتقدات وقيم المجتمع(الخضر،2006).

كما سبق وأن أشرنا أنه في ظل البطالة والفراغ ربما تلجأ المرأة الى ملء فراغها عن طريق مشاهدة التلفزيون باعتباره من أقوى وسائل الإعلام التي ظهرت في القرن الحادي والعشرين حيث يقدم للمشاهدين المعارف والأفكار والخبرات في مشاهد متكاملة تعتمد على الصورة الحية المقترنة بالصوت الدال على عمق المشاعر، ومغزى الأحداث والوقائع. كما لها تأثير متنوعا على المرأة ربما بالسلب لما تروجه بعض القنوات من مواقف تبرز السلوكيات الاجرامية كالخيانة الزوجية، والزنا،

والبغاء، والكسب غير المشروع، ممارسة الدعارة، وغير ذلك من البرامج الموجهة والتي تثير بعض الدوافع والرغبات عند المرأة وتوجهها في سلوكيات غير سوية، هذه السلوكيات الاجرامية التي تنتهي بالمرأة إلى السجن.

ويمكن تلخيص الأثر الذي تلعبه وسائل الإعلام في دفع المرأة الى ارتكاب الجريمة، والذي يتمثل في:

– عرض الأساليب المختلفة التي يستعملها الجناة في ارتكاب جرائمهم سواء فيما يتعلق بطرق تنفيذ هذه الجرائم، هذا إذا أخذنا في الاعتبار ميل الإنسان بطبيعته الى التقليد.

– كثرة ترديد أخبار الجريمة وتصويرها على أنها من الأمور العادية والشائعة في المجتمع يخلق نوعا من اللامبالاة لدى الافراد ويدفع الى الاعتماد بأن الجريمة أصبحت أمراً غير مستهجن من قبل المجتمع.

– انتشار أفلام العنف والجنس من خلال السينما والتلفزيون يثير الغرائز المكبوتة خاصة لدى المراهقات نظراً لضعف مقاومتهم النفسية لإغراء الجريمة ولميلهم الشديد نحو التقليد.

– المبالغة في تمجيد الجريمة والمجرم وجعل هذا الأخير بطلا يتعاطف معه الجمهور، وما يرتبط بذلك من تصوير للمزايا التي يحصل عليها المجرم من وراء جريمته، بدلاً من تصويره وهو ينال عقابه عما اقترفه من جرائمهم. وهذه المبالغة التي تقوم بها وسائل الإعلام تعطي صورة مزيفة عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشه الفرد.

5–2التعليم:

السؤال الذي يطرح نفسه ما العلاقة بين التعليم والجريمة؟

لا يقصد بالتعليم في مجال علم الاجرام مجرد تلقين المعلومات عن طريق القراءة والكتابة وتعلم مبادئ الحساب الأولية، انما يقصد به التهذيب بالمعنى الواسع لهذه الكلمة التي تشمل التربية وبث القيم الأخلاقية والاجتماعية في نفوس الأطفال

والتعليم بهذا المفهوم يساهم بدرجة كبيرة في التقليل من إقدام الفرد المتعلم على ارتكاب الجريمة، ومع ذلك فقد لا يكون للتعليم هذا الأثر لدى بعض الافراد الذين يتوافر لديهم ميل إجرامي نحو ارتكاب نوعية خاصة من الجرائم. وبناء على ذلك سوف نستعرض فيما يلي أثر للتعليم في الجريمة والانحراف.

اختلف علماء الاجرام حول تحديد تأثير التعليم على المستوى العام للإجرام، فالبعض ينكر أثر التعليم في خفض نسبة الإجرام في المجتمع ويستدلون على ذلك بعدم انخفاض النسبة العامة للإجرام في بعض البلاد رغم الانخفاض الملحوظ في نسبة الأمية. ويرى أنصار هذا الرأي أن التعليم وارتفاع مستواه يمكن أن يؤدي الي رفع مستوى الأداء الإجرامي للمجرمين المحترفين، أي مستوى الإتقان والاحتراف في الجريمة، استعانة بالمعارف والعلوم والتقنيات المعرفية العلمية، التي يمكن استخدامها إجرامياً، ومن ثم يؤدي إلى ارتكاب أفعال إجرامية أكثر دقة في التخطيط، وأكثر براعة في التنفيذ، وهذا من شأنه أن يصعب إمكانية اكتشافها لذلك طالب "لمبروزو" بعدم رفع مستوى التعليم للمجرمين(الصيد،2016). ومعتادي الاجرام، لأنه ينمي فيهم الميل الاجرامي، هذا لأن التعليم يصقل المواهب ويوسع نطاق الفهم والخبرة. والبعض الآخر يرى أن التعليم يؤدي إلى خفض نسبة الجريمة، وذلك لأن التعليم يهذب من شخصية الفرد ويحد من جموحه وراء غرائزه وينمي لديه القيم الأخلاقية، واحترام للمبادئ الاجتماعية، الأمر الذي ينمي لديه القدرة على مقاومة الدوافع الاجرامية لديه، والحقيقة أن الخلاف بين الاتجاهين السابقين هو في حقيقته خلاف حول مفهوم التعليم فيما يتعلق بعلم الاجرام، فلو وقفنا عند مفهوم التعليم بمعناه الحرفي وهو مجرد أمية الفرد وتلقينه قواعد الحساب ومجموعة من المعلومات الأولية، فلا شك أن التعليم سوف يكون عديم الأثر فيما يتعلق بالحد من انتشار الجريمة، إذا أخذنا بمفهوم التعليم سيكون له أثر هام في خفض نسبة الجريمة في المجتمع.

أن التعليم بمفهومه الحقيقي الايجابي يمارس أثره التهذيبي في الحد من الاستعداد الاجرامي لدى الفرد، وذلك لما يغرسه من قيم أخلاقية واجتماعية تساعد الفرد على ضبط سلوكه وجعله متوافقاً مع مقتضيات الحياة الاجتماعية، ومع ضرورة احترام القانون.

وبالإضافة إلى الدور الايجابي التي قد يلعبه التعليم فإن التعليم قد يؤدي دوراً سلبياً في سلوكيات الأفراد من خلال توفير البيئة المناسبة لدفعهم نحو ممارسة الجريمة، ويرى البعض أن إجرام المتعلمين له طابع مميز لا يتسم بالعنف بل يتسم بالدهاء، والمكر نتيجة ما يمنحه التعليم للمتعلمين من وسائل جديدة تعتمد على الذكاء، والتفكير بدلاً من اعتمادها على العنف، وكان في مقدمة من نادى بهذا الرأي لومبروزو ، حيث يتفق هذا التفسير مع نظريته التي ترى أن الميل الاجرامي كامن في شخص المجرم من خلال تكوينه البدني والنفسي، وليس من شأن التعليم القضاء على العوامل لدى الفرد وإنما يقتصر تأثيره فقط على تغيير طبيعة الإجرام فيحوله من إجرام عضلي يعتمد على العنف الى إجرام ذهني قائم على الدهاء والخبث.

سادساً: الأثر التي تتركه ارتكاب الجريمة الأخلاقية على مرتكبها:

للجرائم الأخلاقية آثار عديدة، وكثيرة لا تقتصر على المجني عليها فقط بل تمتد ليعم ضررها الجميع الأسرة والمجتمع ككل، لكون هذا الفعل هو ظاهرة اجتماعية قبل أن يصبح فعلاً يجرمه القانون، ومن ثم يترتب عليه آثار اقتصادية، واجتماعية تؤثر على الاقتصاد، والأمن والسلام، والاستقرار الاجتماعي، وآثار نفسية، وبدنية تصيب الضحية وهي غاية في الخطورة.

كما يترتب على الجريمة الاخلاقية آثار اجتماعية خطيرة حيث يؤدي ارتكاب النزيلة لجريمتها الاخلاقية إلى حالة من التفكك الاجتماعي وذلك بتأثر الحياة الشخصية للضحية، وجعلها عرضة لنقد المجتمع حيث يقع اللوم على الضحية بل قد يعتبرها المجتمع وصمة عار وتفشي الظواهر الإجرامية فيه من خطف النساء واغتصابهن أو إيذائهن أو النيل منهن أو من ذويهم، وزيادة العنف والجرائم العامة بين أفراد المجتمع.

وهنا سوف نتناول الأثر التي يتركه ارتكاب المرأة للجريمة الاخلاقية عليها من الناحية الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية:

6-1أثر الجريمة الأخلاقية على النزيلة اجتماعياً

-أثرها على الأسرة:

تعتبر الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في شخصية الطفل وسلوكه، حيث يكون للسنوات الأولى التي يقضيها الطفل من عمره بالمنزل تأثيراً واضحاً في عمليات النمو النفسي، والعقلي، والانفعالي للطفل، ومن خلال تفاعله مع والديه، وأخوته داخل الأسرة يتسم سلوكه بصفات اجتماعية تساعده في تعلم واكتساب العادات، والتقاليد، والثقافات السائدة في مجتمعه.

والأسرة هي الخلية التي يتكون منها البنيان الاجتماعي وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشاراً وهي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية، فهي الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها، التي تشكل حياتهم وتضفي عليها خصائصها، وطبيعتها ويرجع لها الفضل في القيام بأهم وظيفة اجتماعية وهي عملية التنشئة الاجتماعية.

ونظراً للدور الكبير للأسرة في تنشئة الأفراد فيها، فإن وقوع الجرائم الاخلاقية على أحد أفرادها له تأثيراً كبيراً على المرأة التي ارتكبت الجريمة الأخلاقية من جميع النواحي.

إذ يعد دخول المرأة الى السجن نتيجة ارتكابها الجريمة الأخلاقية هو عقوبة بحد ذاتها، إضافة إلى العقوبة التي تتلقاها في السجن، إضافة إلى أن هناك آثار واضحة على علاقة النزيلة الإجتماعية بالوسط المحيط بها، فتتحفظ الأسر، والمجتمع على التعامل مع النزيلة وأسرتها في علاقات المصاهرة، وغيرها من صور التعامل الاجتماعي الاخرى، خاصة أن هذه الجرائم الاخلاقية مرفوضة اجتماعياً بصورة واضحة (كجرائم البغاء، والدعارة، والزنا).

ويمتد الأثر السلبي لاقتراف المرأة الجريمة الاخلاقية حتى يمتد إلى الأبناء والزوج والأخوة والأخوات، الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى ترك الأولاد للبيت أو أماكن تعليمهم ويقلل من كفاءتهم في التحصيل العلمي والدراسي، كما قد يدفع الزوج لان يترك العمل ،إضافة إلى أن غياب المرأة أثناء وجودها في السجن من شأنه أن يجعل المسؤوليات، والمهمات الأساسية المنوطة بالدور الإيجابي التي تلعبه المرأة في المنزل غائبة، ما يؤدي إلى تفكك الأسرة وانحراف الأبناء، ففي الفترة التي تقضيها المرأة في السجن تتم إعادة ترتيب الأدوار، والمسؤوليات داخل الأسرة وذلك لتعويض الخلل الذي تتركه النزيلة، كأن يستلم أحد أفراد الأسرة مسؤولية الأم وقد يترتب على فترة العقوبة تفكك الأسرة بالطلاق أو كبر الأولاد على غياب الأم واعتيادهم على هذا الفراغ.

–ومن الآثار المترتبة لوجود النزيلة في السجن، فالأطفال الصغار المصاحبين لأمهاتهم قد يعانوا من عدم وجود نظام الرعاية الصحية المناسبة في السجن، مما يجعلهم معرضين للمرض، ونقص الاحتياجات الأساسية التي يحتاجونها، وهذا من أبرز المخاطر المرافقة لاصطحاب النزيلات لأطفالهم الصغار في السجن.

–وتدل الدراسات على أن تفكك الأسرة من أهم العوامل التي تؤدي إلى جنوح الأحداث، وهو مظهر متطرف من مظاهر سوء التكيف الاجتماعي، فكثيراً ما يكون المنزل الذي يفرق السجن بين أفراده مسرحاً للصراعات المستمرة، وقد ترتسم في أذهان الأبناء الناشئين في مثل هذه الأسرة صور قبيحة، ومشوهة عن حياة الأسرة والدور الذي يلعبه كل من الرجل والمرأة في الأسرة، والمجتمع كما أن السجن نفسه يشعر الأبناء بشيء من الخزي والشعور بالنقص، فيتعاظم عندهم الاحساس بأنهم غرباء في مجتمع أغلب ما فيه أسر متماسكة حيث يعيش الأبناء مع ابائهم وامهاتهم.

إن عقوبة السجن لا تترك أثرها على السجين في تقيد حريته وزجره فقط، فمن المتوقع أن تترك آثاراً غير مواتية على ظروف الأسرة التي يعولها، بحرمانها من العائل وفقدانه لعمله، وما قد يستتبع ذلك من آثار سلبية على ظروف معيشة الأسرة بل والعلاقات داخلها، وبنائها ووظائفها وأدوار الأفراد فيها.

وبصفه عامه فإن الأسرة في بعض الأحوال تكون في موقف بحاجة لتدخل اجتماعي يساعدها على أن تستمر في أداء وظائفها وهو ما يفترض أن تنهض به هيئات المجتمع الحكومية، والأهلية انطلاقاً من فكرة الدفاع الاجتماعي، وتفريد العقوبة التي يجب أن تقع على المجرم لا على أسرته التي يجب أن تكون موضع حماية المجتمع ورعايته من الآثار السلبية.

6–2أثر الجريمة الأخلاقية على النزيلة اقتصادياً

إن للظروف الاقتصادية، والاجتماعية، المتدنية أثر في ارتكاب المرأة للجريمة، كما أن فقدان الأسرة لعائلها بسبب الوفاة، أو السجن وفي ظل التحول المادي للمجتمع، وغير ذلك من أسباب دفع المرأة لولوج باب العمل، مما أدخلها في دائرة الصراع الاجتماعي وتعرضها للاستغلال والاعتداء، فاتجهت المرأة في ظل قلة العمل الشريف إلى صناعه الخمور، أو ممارسه البغاء والرذيلة وغيرها من السبل حتى تقتات هي وأطفالها، إن لم يكن لها عائل .وذلك مما أدى إلى زيادة جرائم المرأة، ولما كانت العقوبات الصادرة ضد هذه الجرائم ليست رادعه ولا تمنع المرأة من ارتكابها ثانيه، كان لابد من البحث عن حلول ناجعه لاجتثاث المشكلة من جذورها والقضاء عليها قضاء مبرماً.

كما أن السجن بالنسبة للمرأة من شأنها أن يخرجها من قائمة الأخيار في المجتمع، ما يفقد ثقة الناس فيها، كما قد يفقدها مكان العمل التي كانت تعمل فيه، ويترتب على ذلك الأثر الكبير الذي يتركه على الأسرة من جهة المقابل المادي التي كانت تؤديه في الأسرة، كما قد يؤدي إلى حالات الطلاق إن طالت مدة السجن وبالتالي زوال الأسرة وتفككها(مزوار،2013).

ومن الآثار الواضحة لجريمة المرأة هي أن النزيلة تصبح عالة على أسرتها خاصة وإن كان بصحبتها أطفال، ذلك أن متطلبات الأطفال تتمثل في حاجتهم لغذاء خاص يتناسب مع مرحله النمو، بالإضافة للعلاج حيث أنهم أكثر عرضة للأمراض من الكبار، وتعتبر مشكلة الأطفال المصاحبين لأمهاتهم في السجن مشكله تتعدي النزيلة وأسرتها وإدارة السجن، فالنزيلة الذي تعاني من العوز والفقر المدقع تتعرض أسرتها للانحراف، وذلك لعدم وجود عائلها وعدم وجود مصدر ترتزق منه .وكما أشرنا سابقا فإن إدارة السجن لا تفي بكل احتياجات النزيلة وفي حدود إمكانياتها المتاحة فهي بالكاد توفر لها أبسط مقومات الحياة، ولذلك تصبح النزيلة عبئاً على أسرتها لأنها تحتاج منها لدعم مادي للإيفاء ببعض احتياجاتها الأساسية . وفي مثل هذا الفراغ القاتم الذي تعيشه الأسرة لابد أن يهتز مستقبل أفرادها الأمر الذي يؤثر على المستوي التعليمي للأبناء وبالتالي عدم مقدرتهم على التحصيل التعليمي والدراسي، وقد تضطر الأسرة في كثير من الأحيان للتضحية بأحد أفراده، كخروج الأم للعمل، أو قطع أحد الأبناء لتعليمه والبحث عن مصدر دخل، وفي كل الأحوال فإن دخول أحد الوالدين، أو كلاهما السجن له آثاره السلبية المباشرةK وغير المباشرة على الأسرة.

6-3أثر الجريمة الاخلاقية على النزيلة نفسياً:

ثم إن عقوبة السجن في حد ذاتها قد تجعل النزيلة عرضة لأمراض عضوية، ونفسية عديدة مثل القلق، والاكتئاب والإحباط، وهذا بالنسبة للنساء أما الشائع بين الفتيات الصغيرات فأمراض الهستيريا، والأمراض الذهانية والنفسية الأخرى مثل الشيزوفرينيا(الفصام) والبرونيا(جنون العظمة) وغيرها من الأمراض النادرة وقد تظهر هذه الأمراض بين مرتكبي جرائم القتل مما يستوجب نقل النزيلة الي مصحة كوبر عن طريق الخبيرة النفسية الموجودة بالسجن، ومن الآثار النفسية لعقوبة السجن علي النزيلة بعدها عن أبنائها خاصة إذا كانوا في أعمار لا تسمح لهم المحكمة ببقائهم معها بالسجن وإذا أضفنا إلى ذلك أن والدهم ربما لا يكون معهم بسبب الطلاق، أو الوفاه مما يؤدي إلى إصابتها بما ذكرنا من أمراض نسبه للقلق الذي يصيبها على أبنائها. وتمتد الآثار السلبية لعقوبة السجن علي النزيلة إلى الجوانب السلوكية ذلك أن بقاء النزيلة بمحيط مغلق واحتكاكها وتفاعلها مع نوعيات مختلفة من المجرمات ومعايشتها لهن فترة من الوقت ينتج عن ذلك اكتسابها أنماطاً سلوكية يصعب معها تكيف النزيلة وانسجامها مع المجتمع بعد الافراج عنها.

إن الأسرة هي الإطار الصحيح الذي يشعر فيه كل فرد من أفرادها بذاته وحبه الآخرين وحب الآخرين له، كما يتوفر للفرد من خلال الأسرة الشعور بالأمن والحب الذي يسمح لعاطفته بالنمو السليم بالإضافة إلى الحاجة للتقدير الاجتماعي الذي يتمتع به الفرد والذي له صله وثيقة بتأكيد الأمن النفسي لديه .وحرمان الفرد من الاحتياجات النفسية السابقة يشعره بالعزلة والاغتراب، والنبذ واحتقار الذات، والحقد على مجتمعه ويكون الفرد أكثر عرضة للانحراف من غيره.

إن غياب الوالدين أو أحدهما يؤدي الى انحراف سلوك الطفل بل وبعملية نضجه، كما أن انتماء الطفل إلى آباء لديهم شخصيات مرضية وقد يؤدي به ذلك إلى انحراف سلوكي وتقمص سماتهم المرضية، وكذلك فإن تقديم عمليه التطبيع الاجتماعي في إطار من الرفض او السيطرة او العقاب الدائم او التذبذب في العاملة يؤدي هو الآخر إلى السلوك المنحرف.

وهكذا نرى ان هذه الظاهرة هي ظاهرة خطير جدا علة الفرد والمجتمع على حد سواء، فتتبع خطوة ظاهرة الجريمة الأخلاقية كالبغاء والدعارة وممارسة الرذيلة من كونها طريقاً سهلاً لحصول النزيلة على المال، وإعانة أنفسهن، وأحياناً

تلبية حاجات أطفالهن، فتحقيق مستوى لائق من العيش يشدهن إلى عالم البغاء، لأنهن لا يملكن أية مؤهلات للحصول على عمل يحفظ كرامتهن، ويوفر لهن دخلاً يوازي الذي تعودن عليه إذ أن أغلبهن ذوات مستوى تعليمي متدني، من هنا تأتي خطورة ة هذه الظاهرة ومرتباتها على المجتمع راهناً ومستقبلاً، تستلزم التفكير في الأساليب التي يجب اتباها للحد منها.

من المؤكد أن الزجر القانوني وحده لن يحد من الظاهرة التي غدت تهدد الفتيات التي يكن مستعدات لبيع أجسادهن لمن يدفع المال، كما أن الموعظة الأخلاقية لن تحد منها، ما يحد منها هو التفكير السليم والجدي الذي يعبر عن نفسه في إجراءات عملية ملموسة، لتخليص الفئات الغلبة من النساء من الأوضاع المزرية التي يعانين منها بفعل انتمائهن إلى الطبقات الفقيرة، وحرمانهن من المكتسبات التي تمكنهم من كسب الرزق بالطرق المشروعة التي لا تحط من شأنها.

الاستنتاجات والتوصيات

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في الآتي :

–تشكل الحالة الاقتصادية أقوى دافع لارتكاب الجريمة لدى النساء وذلك لأن الفقر وانخفاض مستوى المعيشة يعد عاملاً مساعداً على ارتكاب المرأة للجرائم الاخلاقية، فقد يدفعها إلى ممارسة البغاء أو الدعارة بحثاً ع المال طلباً للعيش.

–لا يمكن إغفال دور الأسرة في تكوين شخصية المرأة، فالبيئة الأسرية القوية المتماسكة تفرز المرأة الناجحة والملتزمة بالقيم والقانون، بخلافه فإنه يولد المرأة المنحرفة واللاأخلاقية، ومن أهم العوامل المساعدة في انحراف المرأة ظاهرة التفكك الاسري وانتشار الشقاق والخلاف في الأسرة، إذ أن معظم المنحرفات ينتمين إلى أسر مفككة متصدعة.

– هناك علاقة بين انخفاض المستوى المعيشي والفقر وبين الجرائم الأخلاقية (الدعارة، البغاء)، فكما زاد الفقر بين النساء اضطررن للخروج خارج المنزل للعمل وبالتالي زيادة مظاهر الانحراف والدعارة.

–ان المجتمع يرفض ظاهرة البغاء والدعارة رفضاً كاملاً، فهي ظاهرة مرفوضة اجتماعياً أخلاقياً تهدد كيان الأسرة والمجتمع.

–تلعب العوامل الثقافية دوراً كبيراً في تنشئة للمرأة، فمن الضروري الحذر من الأثر السلبي لوسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في دفع المرأة نحو سلوكيات لا أخلاقية كممارسة الجنس، والبغاء، والدعارة الالكترونية، من خلال ما يشاهدونه في المقاطع الإباحية الموجودة على شبكة الانترنت.

–إن عوامل إجرام المرأة هي مجموعة العوامل والوقائع التي تؤثر على المرأة وتدفعها إلى طريق الجريمة، ولا يمكن الجزم ببروز عامل أكثر من عامل آخر في دفع المرأة الى ارتكاب الجريمة الأخلاقية.

توصلت الدراسة الى التوصيات التالية:

–تعميق دور الأسرة وبناؤها في المجتمع من خلال إبراز دورها في عملية التنشئة الإجتماعية، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الرسمية وذلك لبناء جيل واعي مدرك لمسؤوليته ودوره في هذه المرحلة.

–نشر التعليم وغرس القيم النبيلة وسط المجتمع لأهميته في تهذيب النفوس، وتشجيع العمل الشريف والحلال.

–وضع برامج إرشاد مكثف داخل السجون لإصلاح اللاتي اضطرتهن الظروف لارتكاب وإصلاح من فاته قطار الهداية.

– مراقبة الشباب المنحرف بصورة مستمرة لكي لا ينجرف الأسوياء منهم مع المنحرفين وردعهم عن السلوك الاجرامي، وذلك من خلال التوعية بأهمية ضبط مواقع الانترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي، وفرض القيود والضوابط على المواقع الإباحية وعدم السماح بمشاهدة مثل هذه المواقع.

–وضع برنامج عمل إسعافي لكل الأسر الفقيرة، والمحتاجة التي فقدت عائلها لأي ظرف من الظروف حتى لا تضطر النساء للخروج الى العمل بحثاً عن متطلبات العيش، لا سيما في أطراف وأوكار الجريمة.

اشراك شبكة الانترنت في العملية التربوية والتعليمية، خصوصاً أن معظم الشباب والشابات يستخدمونها لأغراض الترفيه والتسلية، الامر الذي يحتم التوسع في برامج التوعية بمخاطر هذه الشبكة، وتوجيه الأفراد نحو الاستفادة الصحيحة من الانترنت وتسخيره تسخيراً ايجابياً في توسيع الأفق والمعارف للأفراد بما يجعلهم أفراد إيجابيين في المجتمع.

المراجع والمصادر:

احسان، محمد الحسن (1991). النظريات الاجتماعية المتقدمة: دار وائل للطباعة والنشر.

Ihsan, Muhammad Al-Hassan (1991). Advanced Social Theories: Dar Wael for printing and publishing.

البرقاوي، هناء محمد (2000). أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة. دمشق: جامعة دمشق.

Al-Barqawi, Hana Muhammad (2000). The impact of social factors on the motivation to commit a crime. Damascus: Damascus University.

الساعاتي، حسن (1993). البغاء والاوضاع الاقتصادية، القاهرة: المركز القومي للبحوث لاقتصادية والاجتماعية.

Al-Saati, Hassan (1993). Prostitution and Economic Conditions, Cairo: National Center for Economic and Social Research.

الساتر، فوزية عبد (1985). مبادئ علم الاجراو وعلم العقاب. بيروت: دار النهضة العربية.

Al-Sater, Fawzia Abd (1985). Principles of the science of procedure and the science of punishment. Beirut: Arab Renaissance House.

الخضر، مرغاد (2006). الإدارة بالأهداف والادراة بالقيم في منظمات الاعمال. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

Alkhedher, Marghad (2006). Management by objectives and management by values in business organizations. Cairo: ITRAC for printing, publishing and distribution

الزواهرة، عمر (2009). أثرالمتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام. عمان: د.ن.

Al Zawahra, Omar (2009). The impact of economic variables on criminal behavior in Jordanian society from the point of view of workers in the Public Security Agency. Amman: Dr.

الشديفات، أمين ((2016). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح. الاردن: الجامعة الأردنية.

Al-Shudaifat, Amin ((2016). Social factors affecting the commission of crime in Jordanian society from the point of view of convicts in correctional centers. Jordan: University of Jordan.

الصيد، نسيمة (2016). إجرام المرأة الدلالات والأبعاد. الجزائر: جامعة سكيكده.

Hunting, Nasima (2016). Women's crime indications and dimensions. Algeria: Skikda University.

المراغي، أحمد (2008) الظاهرة الاجرامية دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة أسباب الجريمة. القاهرة: مركز الدراسات العربية للتوزيع والنشر.

Al-Maraghi, Ahmed (2008) the criminal phenomenon, an analytical and fundamental study, comparing the causes of crime. Cairo: Center for Arab Studies for distribution and publishing.

الوريكات، عايد (2013). نظريات علم الجريمة. الأردن: دار وائل للنشر.

Al-Wreikat, Ayed (2013). Criminological theories. Jordan: Wael Publishing House.

عبد الله، نوري (2011). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي الى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي. العراق: جامعة الانبار.

Abdullah, Nouri (2011). Social factors affecting the commission of crime A field study of the impact of social factors that lead to the commission of crime in the city of Ramadi. Iraq: Anbar University

عبد السلم، على (2013). أصول علم النفس الجنائي وتطبيقاتها العلمية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

Abdel Salam, Ali (2013). The origins of criminal psychology and its scientific applications. Cairo: The Anglo-Egyptian Library.

ربيع، محمد (1991). علم النفس الجنائي. القاهرة: دار غريب للباعة والنشر.

Rabih, Muhammad (1991). Criminal Psychology. Cairo: Dar Gharib for Publishers and Publishers.

مزوز، بركو (2007). إجرام المرأة في المجتمع الجزائري العوامل والآثار، قسنطينة: جامعة منتوري.

مراد، زريقات (2007) العوامل الاجتماعية للانحراف قراءة سوسيولوجية، الأردن: جامعة الطفيلية التقنية.

Murad, Zureikat (2007) Social factors of deviation, a sociological reading, Jordan: Tafilia Technical University.

نعيمة، محمد (2002). التنشئة الاجتماعية وسمات الشخصية. الإسكندرية: دار الثقافة العلمية.

Naima, Muhammad (2002). Socialization and personality traits. Alexandria: Scientific Culture House.

وادي، عماد الدين. (2011). السلوك الاجرامي عند المرأة. الجزائر: باتنة.

Wadi, Emad El-Din. (2011). Criminal behavior in women. Algeria: Batna.

ياسمينة، مزوار (2013). بروفيل شخصية المرأة المجرمة. الجزائر: باتنة.

Yasmina, Mezouar (2013). Profile of the criminal woman. Algeria: Batna.

1. Boman, done (2000). the interrelationships of self-reported abuse, self-stem, locus of control, stress and adolescent pregnancy, temple university.

2. Ponger, William.criminallyand economic condition,2009.